مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

انهيار تقاسم السلطة في السودان

صراع العسكر يشعل فتيل القتال

عبدالعزيز عليوي العيساويّ

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

انهيار تقاسم السلطة في السودان
صراع العسكر يشعل فتيل القتال

عبدالعزيز عليوي العيساويّ *

مقدمة:

يبدو أنَّ شهر نيسان لم يعد فألَ خيرٍ على السودانيين الذين يعيشون هذه الأيام أجواء صراعٍ مسلَّحٍ جديدٍ في الذكرى الرابعة للانقلاب القديم الذي أطاح بالرئيس السوداني السابق عمر البشير في الحادي عشر من نيسان 2019.

ومنذ ذلك التاريخ باتت السودان تعيش حالة سياسية جديدة اعتمدت نمط تقاسم السلطة بين أطراف عديدة، كلٌّ منها يمتلك السلطة والنفوذ والقدرة على زعزعة الأمن في أي وقت يشاء؛ بدليل ما يحدث اليوم من صراع مسلح بين طرفين كلاهما يمتلك العُدَّة والعدد.

يشير ما يحدث اليوم من اقتتال بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع بوضوح إلى فشل نمط تقاسم السلطة السائد منذ خمس سنوات، والذي كانت القوى السودانية تعوّل عليه؛ لإخراجها من الأزمات السياسية والأمنية المتكررة التي أسفرت عن حدوث ثلاثة انقلابات ومحاولة انقلاب منذ عام 2019، ممَّا يعني أنَّ هذا النمط بحاجة إلى مراجعة حقيقية تسفر عن آلية واقعية يمكن أن تشرك المدنيين والعسكريين في الحكم من دون أن يكون لطرف غلبة على الآخر؛ لتنتهي سياسة لَيِّ الأذرع التي قادت السودان من انقلاب إلى آخر في ظل صراع العسكر الذي أقصى المدنيين عن السلطة.

أولاً: انقلاب 2019.. إزاحة البشير

شهدت السودان في الحادي عشر من نيسان 2019 حدثاً تاريخياً مهماً تمثَّل بإزاحة عمر البشير عن السلطة بعد عقود من الحكم عن طريق انقلاب عسكري قاده الجيش السوداني الذي استغلَّ الاحتجاجات الشبية المطالبة بإسقاط البشير؛ لتنفيذ الانقلاب.

* أكاديمي وباحث متخصص في الشؤون الانتخابية ودراسات الديمقراطية.

أطاح الجيش بالحكومة والبرلمان، وأعلن حالة الطوارئ في البلاد لثلاثة أشهر؛ تمهيداً لتشكيل حكومة انتقالية لعامين.

وفي اليوم الثاني للانقلاب اجتمع عدد من القادة العسكريين السودانيين، وأعقب الاجتماع بيان تلاه وزير الدفاع أحمد عوض بن عوف أعلن فيه الإطاحة بالبشير، واعتقاله، وتشكيل مجلس عسكري انتقالي برئاسته يتولى حكم البلاد لعامين تعطيل دستور عام 2005، وإجراء انتخابات في نهاية المرحلة الانتقالية.

إلا أنَّ هذا الإجراء لم يكن مرضياً للمحتجين الذين واصلوا تظاهراتهم التي رفضت استبدال البشير بوزير دفاعه؛ ممَّا دفع ابن عوف إلى التنازل عن رئاسة المجلس العسكري الانتقالي، واختيار المفتش العام للقوات المسلحة الفريق أول عبدالفتَّاح البرهان خلفاً له، وتعهَّد البرهان بعد تكليفه بتشكيل حكومة مدنية في السودان.

وتوصَّل الفرقاء في السودان إلى اتفاق بين المجلس العسكري الانتقالي وتحالف قوى إعلان الحرية والتغيير السوداني، على تشكيل مجلس سيادة يضم (11) عضواً، خمسة عسكريين يختارهم المجلس الانتقالي، وخمسة مدنيين يختارهم تحالف قوى التغيير، فضلاً عن مدنيٍّ يتفق الجانبان على اختياره. وصدر مرسوم دستوري بتشكيل المجلس برئاسة عبدالفتَّاح البرهان، إذ أدَّى القسم الدستوري صباح يوم الأربعاء 21 آب 2019، وذلك أمام مجلس القضاء السوداني، في حين أدَّى أعضاء المجلس السيادي القسمَ أمام رئيس المجلس السيادي. وبتشكيل المجلس السيادي حلَّ رسمياً المجلس العسكري الانتقالي الذي حكم البلاد منذ عزل الرئيس السوداني عمر البشير في 11 نيسان 2019.

ثانياً: قوات الدعم السريع

برز دور قوات الدعم السريع كقوة مؤثرة أمنياً وسياسياً بعد الانقلاب الذي أطاح بعمر البشير عام 2019، إلا أنَّ تشكيل هذه القوات يعود إلى ما قبل هذا التاريخ.

وقوات الدعم السريع هي نفسها فصائل الجنجويد التي كانت تقاتل نيابة عن الحكومة السودانية في الحرب في دارفور.

وتشكَّلتِ القوات رسمياً في آب 2013 بعد أن أُعِيدَ هيكلتها فأصبحت تحت قيادة جهاز الأمن والمخابرات الوطنيين، وذلك في أعقاب إعادة تنشيط لجنجويد، لمحاربة الجماعات المتمردة في إقليم دارفور وجنوب كردفان وولاية النيل الأزرق في أعقاب الهجمات المشتركة من عناصر الجبهة الثورية السودانية في نيسان 2013.

كما سبق أن قامت قوات الدم السريع بنشر دوريات على الحدود مع ليبيا، واعتقال اللاجئين القادمين من دول إفريقية ضمن إطار تنفيذ بنود مبادرة مشتركة بين الدول الأوروبية والإفريقية بما في ذلك السودان؛ لوقف تدفق المهاجرين إلى أوروبا.

وتعرضت القوات إلى انتقادات متكررة؛ بسبب قسوة عناصرها في الحرب في دارفور، فضلاً عن مشاركتها بالصراع المسلح في اليمن.

ولا توجد أرقام دقيقة لتعداد قوات الدعم السريع، إلا أنَّ تقارير سودانية تقدرها بـ(100) ألف مقاتل مدربين على القتال المحدود داخل المدن؛ ممَّا يجعل مهمة حسم الجيش المعركة ضدهم أمراً صعباً للغاية.

وتعتمد على السلاح المتوسط والخفيف، فضلاً عن امتلاكها صواريخ لمقاومة الطائرات، وتستخدم نحو (10) آلاف سيارة دفع رباعي، وهو ما تستفيد منه في القتال داخل المدن والأزقة والمناطق الوعرة، ممَّا يجعل هيكليتها تشبه القوات شبه النظامية في الدول الأخرى.

وبخلاف الجيش السوداني الذي يعتمد على موازنة الدولة في تمويله، فإنَّ قوات الدعم لسريع تعتمد اعتماداً أساسياً على ما تدرُّه مناجم الذهب من مبالغ مالية كبيرة، فضلاً عن دخولها في نشاطات تجارية واسعة في المناطق التي تسيطر عليها.

ويفترض أن تتولَّى قوات الدعم السريع ثلاث مهمات رئيسة، هي:

1. دعم الجيش والقوات النظامية الأخرى وإسنادهما في أداء مهماتهم، والدفاع عن البلاد في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، وأي مهمات أخرى يكلفها بها القائد العام للقوات المسلحة.

2. التصدي لحالات الطوارئ المحددة قانوناً.

3. المشاركة في توطيد السلام والأمن الدوليين وحمايتهما؛ تنفيذاً للالتزامات الأخلاقية والمواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية.

إلا أنَّ هذه القوة انحرفت عن مسارها، وبدأت تنافس الجيش؛ للسيطرة على مقاليد الحكم بعد تراجع دور الحكم المدني في السودان.

ثالثاً: انقلاب ومحاولة انقلاب في 2021

لم يكن تشكيل مجلس سيادة انتقالي في السودان العصا السحرية التي تحقق الاستقرار السياسي في ظل عرف تقاسم السلطة الذي زاد تعقيد الأمور هناك بدلاً من حلها، إذ كان عام 2021 مضطرباً في السودان، ووصل الاضطراب ذروته في أيلول، حين أعلنتِ السلطات السودانية إحباط محاولة انقلاب عسكرية، مؤكدة أنَّ الانقلابيين هم من «فلول» النظام ما قبل 2019 حاولوا السيطرة على مباني تلفزيون الدولة والقيادة المركزية العسكرية.

ومنذ ذلك الحين تصاعد التوتر بين العسكريين والمدنيين، خصوصاً بعد أن بدأ القادة العسكريون يطالبون بإجراء تغييرات تطال مناصب المدنيين، في مؤشر جديد على وجود أزمة عدم استقرار حقيقية في نظام تقاسم السلطة في السودان.

لم ينتهِ الأمر عند المطالبات، إذ شهدت البلاد تغييراً عسكرياً في 25 تشرين الأول 2021 قام عن طريقها الجيش السوداني بانقلاب ضد الحكومة المدنية. واعتقل ما لا يقل عن خمسة من كبار الشخصيات في الحكومة السودانية، بمن فيهم رئيس الوزراء المدني عبدالله حمدوك. كما أبلغ عن انقطاع الإنترنت على نطاق واسع.

وفي اليوم نفسه، أعلن عبدالفتَّاح البرهان حل مجلس السيادة، وفرض حالة الطوارئ، وإعفاء معظم وزراء حكومة حمدوك، وكذلك إعفاء حكام الولايات، وجرى اعتقال عدد كبير من المؤيدين للحكومة. ودعت مجموعات مدنية رئيسة مثل تجمع المهنيين السودانيين، وقوى الحرية والتغيير إلى العصيان المدني، ورفض التعاون مع منظمي الانقلاب. وأعلنت وزارتي الخارجية، والإعلام السوداني ومكتب رئيس الوزراء رفض الاعتراف بنقل السلطة، وأشاروا إلى أنَّ الانقلاب جريمة، وأنَّ حمدوك ما زال رئيساً للحكومة.

ورفض الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي الاعتراف بالانقلاب؛ ممَّا دفع الانقلابيون إلى

التراجع، والإبقاء على حمدوك في منصبه حتى إعلان استقالته مطلع عام 2022؛ بسبب الأزمة السياسية الخانقة في بلاده.

رابعاً: صراع العسكر بين البرهان وحميدتي

بعد استقالة حمدوك، وتراجع دور المدنيين في السودان بات الصراع الأبرز يدور بين رئيس مجلس السيادة الذي يسيطر على الجيش السوداني الرسمي عبدالفتَّاح البرهان، ورئيس قوات الدعم السريع محمد حمدان دوقلو المعروف باسم حميدتي.

وشاركت قوات الدعم السريع في الانقلاب العسكري الذي أطاح بالبشير عام 2019. وفي وقت لاحق من ذلك العام، وقع حميدتي اتفاقاً لتقاسم السلطة؛ ممَّا جعله نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي الحاكم الذي يرأسه عبدالفتَّاح البرهان، إلا أنَّ العلاقة بين الطرفين ظلت مضطربة طيلة السنوات الماضية، خصوصاً بعد المحاولات المتكررة لضم الدعم السريع للجيش، وهو ما كان سبباً في إزعاج حميدتي الذي لم يخفِ أطماعه في السلطة التي يعتقد أنَّها يجب أن تُدَار من العسكر.

وبعد حرب تصريحات استمرت أشهر عديدة بين البرهان وحميدتي اندلعت صباح السبت 15 نيسان 2023 اشتباكات مسلحة بين الجيش والدعم السريع؛ ممَّا خلَّفت سقوط مئات القتلى والمصابين.

وبدأت الاشتباكات بعد قيام قوة كبيرة من القوات المسلحة بالدخول إلى مقر وجود القوات في أرض المعسكرات سوبا، بالخرطوم، وضرب حصاراً على القوات الموجودة هناك، قبل أن تفتح نيران الأسلحة الثقيلة والمتوسطة عليها، وقبل أن تتوسع الاشتباكات إلى سائر المدن السودانية.

خامساً: سيناريوهات الصراع المسلح في السودان

يبدو أنَّ الصراع المسلح في السودان مفتوح على جميع الاحتمالات، في ظل امتلاك طرفي الصراع العدَّة والعدد للدخول في معركة عسكرية طويلة. ومع صعوبة التوقع، إلا أنَّ أبرز احتمالات ما يجري في السودان تتمثَّل في الآتي:

الاحتمال الأول: **انتصار البرهان**

يمتلك البرهان الذي يسيطر على الجيش السوداني مقومات كسب هذه المعركة، خصوصاً

بعد التقدُّم الذي حققه الجيش على حساب الدعم السريع، واستخدام القدرات العسرية للدولة مثل الطائرات وانشقاق بعض قيادات الدعم السريع وانضمامهم إلى القوات المسلحة.

الاحتمال الثاني: **سيطرة الرد السريع**

لا يمكن الاستهانة بقوات الرد السريع التي يقدر عددها بأكثر من مئة ألف عنصر، لا سيَّما بعد نجاحها في الدفاع عن مواقع نفوذها في السودان بعد الهجوم الذي نفَّذه الجيش، فضلاً عن قدرتها على المطاولة، وخوض حرب الشوارع، ممَّا قد يجعل التفكير بقدرتها على إفشال ما تسميه انقلاب الجيش قائماً.

الاحتمال الثالث: **الجلوس على طاولة المفاوضات**

يبدو أنَّ احتمال اللجوء إلى المفاوضات بين الطرفين قائم بعد أن بعثت الاشتباكات المسلحة برسالة مفادها أنَّ كسب القتال من أحد الطرفين يبدو صعباً في ظل الظروف الحالية التي بينت وجود قدرة لدى البرهان وحميدتي على خوض حرب قد لا تكون قصيرة، ممَّا قد يجعل التفكير بالهدنة والتفاوض أمراً قد يحدث في أي لحظة.

خاتمة:

بعد أن تصاعد الصراع بين قطبي العسكر في السودان حتى صار مسلحاً باتت البلاد على شفا حرب أهلية قد لا تنتهي بسهولة، وهو أمر أثار قلق السكان المحليين والمجتمع الدولي، ممَّا قد يؤدِّي –بالنتيجة– إلى تشكيل ضغوطات على طرفي الصراع؛ لإنهائه. وفي هذه الحالة فإنَّ الاحتمال الثالث –وهو اللجوء إلى المفاوضات– يبدو الأكثر قرباً للتحقق، خصوصاً أنَّ البرهان وحميدتي كانا على وشك إنهاء الأزمة بينهما بعد أن وقَّعا الشهر الماضي على ورقة الإصلاح الأمني والعسكري التي حددت السقف الأقصى لدمج الدعم السريع في الجيش بعشر سنوات.